العرب
السبت 2021/08/07
السنة 44 العدد 12141

الرئيس التونسي يبدأ بتفكيك سيطرة النهضة على الإدارة

سعيّد ينهي مهام عدد من الولاة ويضع مسؤولين تحت الإقامة الجبرية

يسعى الرئيس التونسي قيس سعيد إلى تفعيل شعارات محاربة الفساد ومحاسبة المتورّطين، المستغلين لمناصبهم، بعد حزمة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها منذ قرابة أسبوعين، في محاولة لتخليص مؤسسات الدولة وإدارتها من "براثن" المنظومة التي تقودها حركة النهضة منذ سنة 2011.

خالد هدوي

تونس - أمر الرئيس التونسي قيس سعيد بإنهاء مهام عدد من الولاة (المحافظين)، ووضع مسؤولين كبار تحت الإقامة الجبرية، في خطوة تعكس حسب مراقبين شروع سعيّد في تفكيك سيطرة حزب حركة النهضة على الإدارة وإنهاء تحكمها في مفاصل الدولة.

وأعلن الرئيس التونسي قيس سعيد، الخميس إنهاء تكليف ثلاثة ولاة من مناصبهم وهم، أكرم السبري والي المنستير (شرق)، والحبيب شواط والي مدنين (جنوب)، وصالح مطيراوي والي زغوان (شمال).

وشدّد الرئيس سعيّد على أنه لا مجال للتراجع، وقال خلال لقائه المدير العام لديوان الحبوب بشير الكثيري بقصر قرطاج الخميس، إنه لا مجال للعودة إلى الوراء، مشدداً على أنه لا حوار إلا مع الصادقين.

كما أضاف أنه لم يتم اعتقال أحد من أجل رأيه، ولن يتم المساس بالحقوق والحريات.

وأعفى الرئيس سعيّد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، ووزير تكنولوجيات الاتصال، الذي يتولى أيضا منصب وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية بالنيابة، من منصبيهما.

كما أنهى مهام عدد من المسؤولين في مناصب عليا بالحكومة، فضلا عن إعفاء الكاتب العام للحكومة، ومدير ديوان رئاسة الحكومة، والمستشارين لدى رئيس الحكومة، ورئيس الهيئة العامة لقتلى وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية، وعدد من المكلفين بمأمورية بديوان رئيس الحكومة من مهامهم.

وأفاد رئيس لجنة مكافحة الفساد بالبرلمان، بدرالدين القمودي، في تدوينة نشرها على صفحته بفايسبوك أنه تم وضع وزير تكنولوجيات الاتصال ووزير النقل واللوجستيك الأسبق والقيادي بحركة النهضة محمد أنور معروف تحت الإقامة الجبرية.

ودعت شخصيات سياسية إلى ضرورة تفعيل هذه الإجراءات وتخليص مؤسسات الدولة من سيطرة النهضة المتمكنة من السلطة منذ 2011 بعيدا عن الشعارات، مطالبة بمحاسبة كل من أخطأ في حق البلاد والمواطنين.

سعيّد يتمسك بالنص الدستوري

منذر بلحاج علي

يجب أن يكون الإجراء قانونا وليس شعارا سياسيا

نبيل الرابحي

يوجد قرابة ستة آلاف ملف قضائي متعلق بالنهضة وحلفائها

وأفاد الناشط السياسي والحقوقي منذر بلحاج علي، أن "مساعي الرئيس سعيّد فيها جزء من هذه النوايا"، قائلا "في الحوار الوطني 2013، اتفقنا على مراجعة تعيينات الحركة في مفاصل الدولة، وعند سقوط حكومة علي العريض (قيادي بالنهضة) طالبنا بتحييد المساجد ومراجعة تلك التعيينات".

وأضاف "بين سنتي 2012 و2013 أي (بين حكومة حمادي الجبالي وعلي العريض)، عيّنت النهضة ما يقارب 230 ألف شخص في الإدارة، وتونس تدفع الآن ضريبة هؤلاء".

وتابع منذر بلحاج علي "يجب أن يكون الإجراء قانونا وليس شعارا يتم استخدامه في المزايدات السياسية، ويجب أن تحاسب الحركة وكل من أخطأ في حق البلاد".

واستطرد "شعبنا يريد المحاسبة، ولكن نطالب الرئيس سعيّد بوضع خارطة طريق أولا".

ويرى مراقبون أن الحركة الإسلامية تمكنت على امتداد عشر سنوات من مفاصل الدولة وتسيير مؤسساتها وإداراتها على النحو الذي يتماشى مع مصالحها السياسية، مؤكّدين حرص الرئيس سعيّد على "اعتماد المنهج القانوني والدستوري في كل خطواته".

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي في تصريح لـ"العرب"، أن "هذه القرارات موجهة بالأساس لمن تتعلق بهم شبهات فساد في مؤسسات الدولة"، مؤكدا أن "الرئيس سعيّد يعتمد على المسار القانوني والدستوري في كل خطوة".

وأضاف "التمكن من مفاصل الدولة والإدارة خطة اشتغلت عليها النهضة منذ 2011، حيث يوجد قرابة ستة آلاف ملف قضائي لازالت في الرفوف متعلقة بالحركة وحلفائها، وهناك من يريد التمكّن من وزارات الداخلية والعدل وتكنولوجيات الاتصال التي فيها بيانات التونسيين".

وتابع "هم تمكّنوا من كل مؤسسات الدولة عبر الترقيات ومناصب الولاة والمعتمدين، وهذه الملفات كبيرة وتتطلب عملا قضائيا كبيرا قد يمتد لسنوات".

ونقلا عن وسائل إعلام محلية، تولت وحدة أمنية ليلة الجمعة الثلاثين من يوليو، تنفيذ قرار صدر عن وزير الداخلية المكلف بوضع وكيل الجمهورية السابق للمحكمة الابتدائية في تونس، البشير العكرمي، تحت الإقامة الجبرية.

وأشارت إلى أن القرار نصّ على منع العكرمي من مغادرة مقر إقامته لمدة أربعين يوما قابلة للتجديد، ومنع الاتصال به إلا عبر وسيلة اتصال مرخصة ممن له النظر في تنفيذ قرارات السلطة العامة.

وأواخر يوليو المنقضي، أعلن الرئيس سعيّد أن أربعمئة وستين شخصاً نهبوا 13500 مليار دينار (4.8 مليار دولار) من أموال البلاد بناء على تقرير للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

انتهاء الأجل القانوني لتقديم الأدلة يكشف ادعاءات أمنستي بتجسس المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - فشلت منظمة العفو الدولية و"فوربيدن ستوريز" في تقديم أدلة للقضاء الفرنسي تثبت ادعاءاتها بـ"استخدام المغرب برنامج التجسس بيغاسوس" بعد انتهاء الآجال القانونية لتقديمها.

وقال أوليفييه براتيلي (محامي المغرب بباريس) لوسائل إعلام فرنسية "انتهت رسميا المهلة (عشرة أيام) التي منحتها المحكمة الجنائية في باريس لمنظمتي العفو الدولية 'أمنستي' والائتلاف الصحافي 'فوربيدن ستوريز' لتقديم ما يثبت اتهامهما للمغرب بالاستخدام المزعوم لبرنامج التجسس بيغاسوس، دون أن تقدما شيئا".

وكلّفت المملكة المغربية وسفيرها في فرنسا شكيب بنموسى أوليفييه براتيلي برفع دعوتين بتهمة التشهير ضد هاتين المنظمتين اللتين كانتا وراء الكشف عن هذا البرنامج المصنع من طرف شركة "أن.أس.أو" الإسرائيلية.

وكان المغرب في الأسابيع الماضية في مرمى هجمات إعلامية ممنهجة من قبل صحف فرنسية وأميركية وإسبانية عقب صدور تقرير "فوربيدن ستوريز" تضمن "ادعاءات زائفة"، حسبما أكدته الحكومة المغربية.

وأكد هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي أن "انتهاء الآجال القانونية دون تقديم 'أمنستي' و'فوربيدن ستوريز' أدلة حول ادعاءات التجسس يترجم مدى غياب الأدلة القانونية التي خولت للمؤسستين بناء الاتهامات مباشرة إلى المغرب والتسويق لها دوليا دون أدنى احترام لأبجديات مهنة الصحافة أو أخلاق المسؤولية المهنية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن غياب هذه الأدلة وعدم تقديمها في الآجال القانونية يعكسان مرة أخرى المقاربة التي تبنتها المؤسستان في تقديم مغالطات ونشر المقالات، ويكرسان فكرة التكتيك الممنهج الذي اعتمدته المنصتان من أجل تشويه صورة المغرب ومؤسساته الوطنية.

ورفع وزير الداخلية المغربي عبدالوافي لفتيت قبل أيام في باريس شكوى بتهمة "الوشاية الكاذبة" ضد ميديا بارت ومدير نشرها إيدوي بلينيل، بحسب ما أعلنه محامي الوزير رودولف بوسيلوت في بيان صحافي.

وأضاف البيان أن الوزير المغربي يعتزم الطعن في "الادعاءات الخبيثة والافتراءات التي تروجها هذه الوسائل الإعلامية منذ عدة أيام والتي توجه اتهامات خطيرة للمؤسسات التي يمثلها دون تقديم أي دليل ملموس".

وقال معتضد إن "تشبث المغرب بالمقاربة القانونية لكشف حقيقة ادعاءات التجسس سيدفع الرأي العام الدولي إلى إعادة تقييم رؤية بعض منابر الصحافة الأوروبية والغربية في بورصة تقديم المعلومة وستؤثر سلبًا على مصداقية بعض الأقلام التي كانت تشكل مرجعية في عالم المعلومة العامة والسياسية".

وسبق أن أصدرت رئاسة النيابة العامة تعليماتها إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط (ممثل النيابة العامة في محكمة النقض وعضو في المجلس الأعلى للسلطة القضائية) بفتح تحقيق قضائي حول مزاعم وادعاءات باطلة تنسب إلى السلطات المغربية العمومية، تضمنتها مواد إخبارية صادرة عن صحف أجنبية تقحم المؤسسات الدستورية الوطنية في قضايا تمس بالمصالح العليا للمملكة المغربية.

هشام معتضد

غياب الأدلة يعكس المقاربة التي تبنتها المؤسستان

وأعطى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط تعليمات إلى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لإجراء تحقيق معمق في هذا الملف، من أجل الكشف عن ظروف وخلفيات وملابسات نشر هذه الاتهامات والمزاعم، حتى يتأتى تحديد المسؤوليات وترتيب ما يجب قانونا في ضوء نتائج البحث.

ومن المقرر عقد جلسة إجرائية أولى في الخامس عشر من أكتوبر المقبل أمام الغرفة المتخصصة في قضايا الصحافة.

وأكد معتضد أنه "إذا كان المغرب قد فضل المقاربة القانونية في التعامل مع هذه الادعاءات والمغالطات الإعلامية فإن تداعياتها السياسية تسيء إلى المنظمات الغربية ومدرسة الإعلام الغربي، بالإضافة إلى فكر المسؤولية المهنية التي تعتبر قيمة مقدسة في مراكز الصحافة الغربية".

وأشار إلى أن غياب الأدلة وعدم تقديمها للقضاء سيفتحان بابا آخر من النقاشات والحوارات السياسية والعامة في مراكز القرار الأوروبية والغربية حول الأخطاء الفادحة والخطيرة التي ترتكبها المنصات الإعلامية وعدم احترامها لأدنى معايير المسؤولية المهنية.

مساع ليبية لتفعيل دور الشباب في الحياة السياسية

طرابلس - تسعى أطراف السلطة الليبية إلى دعم دور الشباب في الحياة السياسية وتعزيز مشاركتهم في صناعة القرارات الهامّة، ما جعل وزيرة الخارجية والتعاون الدولي تطالب بتفعيل دورهم في العمل بالمنظمات السياسية بالبلاد.

وأكدت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي نجلاء المنقوش أهمية الدفع بالشباب الليبي من الجنسين إلى العمل بالمنظمات السياسية والمتخصصة، في إطار بناء القدرات الدبلوماسية الشابة وتحفيزها على المشاركة الدولية وفق الموجبات الوطنية للحكومة، عبر مقاربة التوظيف العادل في جميع المنظمات التي تتمتع بعضويتها الدول، بحسب ما أفاد به المكتب الإعلامي بوزارة الخارجية.

> الطرفان تطرقا إلى سبل التعاون والعمل على إيلاء الاهتمام اللازم بالشباب وفي مقدمتهم فئة الدبلوماسيين الشباب

وجاء ذلك خلال لقائها الخميس بوزير الشباب فتح الله الزني بمقر ديوان وزارة الخارجية بالعاصمة طرابلس.

وبحث الجانبان آلية تنفيذ قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية بشأن تشكيل لجنة تتولى الاتصال بالمنظمات الإقليمية والدولية التي تتمتع ليبيا بعضوية كاملة بها، بهدف حصر ومعالجة الالتزامات المترتبة على الدولة الليبية تجاه هذه المنظمات والاستفادة المثلى لتوظيف العضوية بها، بما يخدم مستهدفات السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الوطنية.

كما تطرّق الطرفان إلى سبل التعاون بين الوزارتين والعمل على إيلاء الاهتمام اللازم لشريحة الشباب، وفي مقدمتهم فئة الدبلوماسيين الشباب ورواد الدبلوماسية الشبابية، للرفع من قدراتهم وكفاءتهم وتنمية مهارات الاتصال الدولي لديهم، من خلال إحكام آليات التنسيق المشترك بين معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية والمرصد الوطني للشباب.

ويواجه مصير الانتخابات الليبية غموضا، بعدما وجدت الأطراف السياسية صعوبات في التوصل إلى توافقات وتفاهمات حول الأساس الدستوري والقانوني لإجراء الانتخابات، حيث يحتاج تنظيمها في موعدها المقرر إلى صياغة قوانينها قبل مطلع أغسطس القادم.

وتعتزم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تسيير اجتماع افتراضي لأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي الأربعاء المقبل، لمناقشة مخرجات لجنة التوافقات بشأن القاعدة الدستورية اللازمة لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر القادم.

خيط رفيع بين محاربة الفساد وتصفية الحسابات السياسية في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - أمر القضاء الجزائري بإيداع المدير السابق لشركة سوناطراك النفطية المملوكة للقطاع العام عبدالمؤمن ولد قدور السجن المؤقت في انتظار استيفاء التحقيقات المفتوحة ضده والمتصلة بشبهات فساد مالي وسوء تسيير وإبرام صفقات غير مشروعة أثناء إداراته للشركة في السنوات الماضية.

ومثل عبدالمؤمن ولد قدور الخميس أمام محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، بعد أن تم استقدامه الأربعاء إلى الجزائر إثر تسليمه من السلطات الإماراتية أين كان يقيم، بعد مغادرته التراب الجزائري عام 2019 فارا إلى فرنسا.

وأعلن التلفزيون الحكومي عن تسليم السلطات الإماراتية المدير السابق لشركة سوناطراك إلى السلطات الجزائرية، تنفيذا لأمر التوقيف الدولي الصادر في حقه وبعد اتفاق تم التوصل إليه بين السلط المختصة في الجزائر وأبوظبي.

وأثارت الصور التي ظهر بها عبدالمؤمن ولد قدور في مطار الجزائر الدولي، وسط حضور إعلامي مكثف وتقارير تلفزيونية مباشرة، حالة من الاستياء والغضب لدى الرأي العام الذي استهجن تصرف السلط المختصة، على اعتبار أن التشريعات تضمن للمتهم كرامته.

وذكر ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي أن الصور والتقارير المنقولة عن توقيف المدير السابق لشركة سوناطراك في المطار الدولي أظهرت "سلوكات مضرة بسمعة الدولة والمؤسسات بعد تسجيل تلك الإهانة والدوس على كرامة إنسان لا زال بريئا في نظر القانون حتى تثبت إدانته، وأن القضاء هو الذي يفصل بشأنه".

وذكر الأمين العام لنقابة القضاة يسعد مبروك، في تدوينة له على حسابه الخاص بفيسبوك، أن "قرينة البراءة تتهاوى أمام الشعبوية المدمرة وإعلام فضائحي غايته التشهير.. كل مشتبه به أو متهم يبقى بريئا إلى غاية إدانته بحكم ما، مهما كان الجرم المنسوب إليه".

ولم يستبعد متابعون للشأن الجزائري أن تكون الصور التي ظهر بها عبدالمؤمن ولد قدور قد تمت بإيعاز من نافذين في رئاسة الجمهورية، من أجل إبراز عزم المؤسسة على توقيف رموز الفساد والأشخاص الذين ألحقوا خسائر ضخمة بمقدرات الاقتصاد الوطني.

غير أن بصمة الانتقام وتصفية الحسابات بين أجنحة السلطة بدت واضحة في سلوك تلك الأطراف التي تريد إبراز علامة النصر وإظهار خصومها في حالة ضعف، كما حدث مع رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى حين ظهر مقيد اليدين في جنازة شقيقه العيفة في شهر يونيو من العام الماضي.

وظهر المدير العام السابق لسوناطراك مقيد اليدين وعناصر أمنية تحيط به من كل جانب، وتم أخذ صور له قيل عنها إنها قضائية، بينما كان الرجل في حالة من الدهشة والحزن الممزوج بالدموع.

ويعد عبدالمؤمن ولد قدور من الكوادر المقربة من منظومة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث أوكلت إليه إدارة الشركة الجزائرية الأميركية "بي أر سي" مطلع الألفية، قبل أن يتم حلها بسبب الشبهات التي حامت حولها.

وتوبع حينها من طرف القضاء بتهمة التجسس لصالح جهات خارجية، وحكم عليه بثلاث سنوات سجنا، غير أن الحكم لم يكتمل وتم إطلاق سراحه بإيعاز من هرم السلطة آنذاك ومن وزير النفط السابق الفار بدوره إلى الولايات المتحدة.

وجاءت ترقيته إلى مدير عام لشركة سوناطراك عام 2017 بمثابة رد الاعتبار للرجل ودليلا على هيمنة جناح الرئيس السابق على دواليب السلطة، بما فيها الشركة التي توفر 98 في المئة من مداخيل الجزائر والتي تعتبر القلب النابض للبلاد برمتها.

جهود كبيرة لمحاربة الفساد